



اثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا

أ. محمد قاسم سويكر

قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

sewaikir@yahoo.com

د. مصطفى سالم البقار

قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

drmsma_66@yahoo.com

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر بطاقة الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا، حيث تم استخدام استمارة استبيان للتعرف على آراء افراد العينة المكونة من (40) فرد في ذلك، وقد اشتملت الدراسة على ثلاث فرضيات مضمونها أن بطاقة الدفع الالكترونية سهل الحصول عليها، وتمكن مستخدميها من الحصول على السيولة النقدية، وانها تستعمل من قبل جمهور العملاء في شراء السلع والخدمات، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من كون بطاقة الدفع الالكترونية لا يسهل الحصول عليها من المصارف، ولكن الدراسة أثبتت فعاليتها في حل مشكلة السيولة، حيث تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05). يفيد بأنها منخفضة التكاليف وأمنة وسهلة الاستخدام من قبل جمهور العملاء على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وتستخدم من قبل جمهور العملاء في عمليات السحب النقدي والشراء كبديل عن النقود الورقية، مما خفف من حدة أزمة السيولة.

الكلمات المفتاحية : بطاقات السحب الإلكتروني، النقود الالكترونية، السيولة ، بطاقة الحساب الجاري





المقدمة :

تعاني المصارف التجارية الليبية منذ سنة 2014 ميلادية أزمة سيولة لم تعاشها ولو خلال العقود الأخيرة من عملها ، ويمكن أن يُرى ذلك على أنه نتيجة حتمية لما تمر به الدولة من أحداث سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية غير اعتيادية، حيث كان لتوقف إنتاج النفط في ليبيا في تلك الفترة والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية الأثر الكبير على الاقتصاد الليبي الغير متنوع في الأساس مما تسبب في انخفاض قيمة العملة الليبية (الدينار) مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وبالتالي ظهور وارتفاع معدلات التضخم تباعا ، ولقد كان لحزمة الإجراءات المتتالية المتخذة من قبل المصرف المركزي والمراد بها الحفاظ على احتياطات الدولة من النقد الأجنبي حيث شملت في جانب منها أن يقتصر الصرف على بعض البنود المهمة الخاصة باستيراد الدواء والسلع المعيشية الأساسية وفي الجانب الآخر توقف أو بالأحرى ترشيد منح الاعتمادات المستندية للقطاع الخاص مما كان سبب لجوء القطاع للحصول على احتياجاته من النقد الأجنبي من خلال السوق الموازية فكانت النتيجة في مجمل صورها تدمير وخروج للكتلة النقدية من المصارف التجارية وبالتالي تقام مشكلة السيولة من خلال عدم المقدرة على تغطية طلبات السحب من حسابات العملاء ، الأمر الذي ينعكس جليا أمام ما نلاحظه بالمصارف اليوم . وكإجراء احترازي من قبل المصارف التجارية للحد من تقام هذه المشكلة تم التوجه نحو وسائل الدفع الحديثة المعتمدة على الوسائل التكنولوجية . وتحاول هذه الورقة العلمية التعرف على أثار التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني وبطاقات الدفع الإلكتروني للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

• مشكلة الدراسة

تعاني المصارف التجارية في ليبيا من مشكلة عدم توفر السيولة النقدية، فلم تعد هذه المصارف قادرة على توفيرها عند طلبها من قبل عملائها، ومن المرجح أن من أسباب نقص السيولة مفاده الظروف الاقتصادية والأمنية الراهنة وما تعانيه الدولة من انقسام سياسي مدرك.

ونتيجة لكل ذلك اضطرت هذه المصارف إلى البحث عن كافة السبل لحل هذه المشكلة أو محاولة التخفيف من وطأتها فوجدت، أي المصارف، في التكنولوجيا الحديثة التي مازالت في بدايات مواكبتها واستخداماتها الملاذ وسفينة النجاة التي يمكن اللجوء إليها، فسارعت الخطى حثيثا بتركيب وتفعيل منظومات السحب الآلي وما تطلبه ذلك من إصدار للبطاقات البلاستيكية المغنطة والتي أصبحت على مستويات أكبر من الاستخدام من قبل عملاء المصارف التجارية الليبية .

وانطلاقا من كل هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

إلى أي مدى نجح استخدام التكنولوجيا المرتبطة بالعمل المصرفي والمتمثلة في خدمات الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية ؟

• اهداف الدراسة

- 1- بيان أنواع خدمات الدفع الإلكتروني المستخدمة في ظل أزمة السيولة.
- 2- دراسة تأثير بطاقات الدفع الإلكتروني على الحد من مشكلة السيولة في المصارف الليبية
- 3- الخروج بتوصيات التي من شأنها أن تساهم في تذليل العقبات التي تحول دون مواكبة التقدم في مجال وسائل الدفع الإلكتروني.





• أهمية الدراسة:

يعد ميدان الصيرفة الإلكترونية من الميادين الحديثة التطبيق في البيئة المصرفية في ليبيا مما يعد الكتابة فيه إضافة للمكتبة الليبية، ويود الباحثان من وراء هذا البحث أيضا أن يظهر الجانب الإيجابي للازمة الاقتصادية الليبية وهو ظهور وتطور وسائل الدفع الإلكتروني بين فئات المجتمع المختلفة حيث كان من الصعوبة بمكان إحداث هذا التغيير في أوقات الرخاء. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الحديثة المتعددة الأبعاد والمتمثلة في وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من العديد من الإشكاليات التي تعاني منها المصارف الليبية والتي أوجدتها الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الراهنة الغير اعتيادية، وما تركته من أثر واضح وجلي على عمل النظم المصرفية فالصورة تفرض بأن يصبح التطور التكنولوجي خيار للحد من الكثير من المشاكل التي تبدو معقدة ويصعب التعامل معها في ظل الأنظمة المصرفية التقليدية.

• فرضية الدراسة

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني على الحد من مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية.
الفرضيات الفرعية :

- 1- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لسهولة الحصول على بطاقة الدفع الإلكتروني على الحد من مشكلة السيولة .
- 2- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحصول على السيولة النقدية بواسطة بطاقة الدفع الإلكتروني على الحد من مشكلة السيولة .
- 3- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاستعمال بطاقة الدفع الإلكتروني في عملية شراء السلع والخدمات على الحد من مشكلة السيولة .

• منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى اهدافها المحددة، وقد بني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية المعتمدة على المصادر الثانوية من كتب ودوريات ودراسات، والدراسة التطبيقية (الميدانية) القائمة على البيانات الاولية المعتمدة على الاستبيان، بالإضافة إلى أسلوب المقابلة الشخصية لجمع المعلومات حول وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة.

• الدراسات السابقة:

دراسة الشريف؛ أميرة محمد احمد؛ أسامة أحمد إبراهيم(2016) بعنوان تقييم خدمات بطاقات الدفع الإلكتروني خارج المصارف في السودان .

الهدف من الدراسة هو تقييم خدمات البطاقات الإلكترونية التي توفرها المصارف، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة نوعية محددات هذه الخدمات بالإضافة الى أهم مقومات وعناصر نجاحها من وجهة نظر العملاء، وذلك من خلال الفرضيات المتمثلة في انه توجد عدة عوامل تؤثر على انتشار البطاقات الإلكترونية، بالإضافة الى أن توفر مواصفات الجودة في خدمات البطاقات الإلكترونية، مثل (الكفاءة، الاعتمادية، السرية، الاتصال، الاستجابة) تعتبر من العوامل المؤثر على تقييم العملاء لهذه لخدمات.. توصلت الدراسة الى أن خدمات بطاقة الدفع الإلكترونية سهلة الاستخدام وذات كلفة متدنية، كما تعمل على توفير الوقت، الجهد والمصاريف بالإضافة



الى انها تتمتع بالكفاءة والاعتمادية والسرية، غير ان هذه الخدمات تواجه عدة معوقات تحد من انتشارها في السودان؛ كضعف البنية تحتية لمتطلبات الخدمات، فضلا عن ضعف القوانين التي تحكم التعامل بخدمات بطاقات الدفع الالكتروني. انتهت الدراسة بمجموعة توصيات تمثلت في العمل على تهيئة البنية التحتية لتوفير المتطلبات الاساسية لهذه الخدمات وذلك من خلال نشر نقاط البيع، والصرفات الآلية، وايضا ضرورة قيام المصارف والوكلاء بدورات لتدريب وتنقيف العملاء على استخدام بطاقات الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها وتعريفهم بمزاياها، وذلك لزيادة معدلات استخدام بطاقات الدفع الالكتروني

دراسة المسعودي (2014)، بعنوان " العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الالكترونية من وجهة نظر الادارة البنكية: حالة عينة من البنوك التجارية النشطة بالجزائر . تعالج هذه الدراسة تحليل آراء عينة من موظفي البنوك التجارية، لتحديد مشكلة تبني وإقبال الزبائن على خدمات الصيرفة الالكترونية بالجزائر، من خلال سبع أبعاد رئيسية؛ وأوضحت الدراسة أن الأعطال والاختفاء التقنية بالإضافة الى الممارسات والتطبيقات غير الجيدة للتعاملات الالكترونية من أهم العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الالكترونية بالجزائر، وأوصت الدراسة بتعزيز توجهات الادارة البنكية

بشأن الاستثمار بالنظم التكنولوجية بالبنوك وخلق ثقافات مصرفية تعتمد على التقنيات والوسائط الالكترونية. دراسة محمد واشراقة (2012)، بعنوان اثر الصيرفة الالكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصرفية" يسعى هذا البحث إلى دراسة قياس تأثير الصيرفة الالكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصرفية، وجاءت فروض البحث على أنه، تؤثر الصيرفة الالكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية إيجاباً على جودة الخدمة المصرفية، تساهم الصيرفة الالكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في زيادة الكفاءة والفعالية بالمصارف، كما تساهم الصيرفة الالكترونية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة. حيث استخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: ساهمت الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة ، كما ساهمت في تحسين الكفاءة بالمصارف وذلك بتطوير المقدرات التقنية للعاملين بالقطاع المصرفي. وقد أوصى البحث بعدة توصيات أهمها: ضرورة التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الالكترونية، وضرورة التدريب والتأهيل المستمر لكافة العاملين بالمصارف فنياً وتقنياً لمواكبة التطور في الصيرفة الالكترونية والخدمات المصرفية لرفع كفاءتهم في الأنشطة الخاصة بالعمليات الالكترونية.

دراسة منصف بعنوان "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، طرحت هذه الدراسة التساؤلات الآتية هل يجب على النظام المصرفي الجزائري الخوض في الصيرفة الالكترونية؟ لماذا؟ متى؟ وكيف؟ وما هي الشروط التي يجب توفرها لتسهيل ممارستها؟ وخلصت هذه الدراسة إلى إن تجاوب النظام المصرفي الجزائري للتحويلات بصفة عامة وللتكنولوجيات الحديثة بصفة خاصة، يبقى بطيئاً بالرغم من الاستفاقة التي شهدتها بعض البنوك. وترى أنه من الضروري أن تسرع في الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الخوصصة بما في ذلك خوصصة بعض البنوك العمومية. بالإضافة إلى جعل تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال أولوية وطنية. أما البنوك فعليها ادراج هذه التكنولوجيات ضمن استراتيجياتها المتوسطة

دراسة محمد ومشرف (2009) بعنوان " الصيرفة الالكترونية وأثرها في جذب الودائع المحلية"، تناولت هذه الدراسة الاثر الذي تحدثه الصيرفة الالكترونية في اجتذاب السيولة النقدية الى داخل الجهاز المصرفي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان السودان مثله مثل معظم الدول النامية يعاني من مشكلة دوران معظم الكتلة النقدية خارج





الجهاز المصرفي وان هناك تحدياً كبيراً يواجه المصارف في كيفية جذب السيولة الى داخل الجهاز المصرفي . هدفت الدراسة لتوضيح الاثر الذي يحدثه نظام الصيرفة الالكترونية على حركة الاموال من خارج الجهاز المصرفي الى داخله، وضعت الدراسة الافتراضات التالية : ان تطبيق نظام الصيرفة الالكترونية يقود الى زيادة الودائع المصرفية مما يقلل العملية لدى الجمهور . ان نظام بطاقة الصراف الآلي يشجع العملاء على الاحتفاظ بأموالهم لفترات اطول في البنوك مما يقلل من كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي . ان المبالغ الداخلة الى القطاع المصرفي نتيجة لنظام دفع الاجور عبر البنوك قللت من كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي . ان نظام نقاط البيع يساعد على بقاء النقد داخل الجهاز المصرفي ويقلل من كمية النقد المتداول بين الجمهور . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من اهمها : - شكل نظام الصيرفة الالكترونية حافزاً للعملاء لإيداع اموالهم في البنوك الامر الذي انعكس على الزيادة الملحوظة في أجمالي الودائع المحلية بعد تطبيق النظام ، استطاع نظام الصراف الآلي اجتذاب عدد من الجمهور للتعامل مع المصارف الامر الذي ساهم في اجتذاب الاموال الى داخل الجهاز المصرفي وبقيتها لفترة اطول . اوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة توظيف نسب السيولة الفائضة لدى المصرف موضوع الدراسة وذلك بمحاولة الدخول في استثمارات مضمونة نسبياً حتى لا يتخوف العملاء من التعامل المصرفي . يمكن للمصرف زيادة ودائع عملائه بزيادة ثقتهم فيه وتطوير وسائل العمل المصرفي والاداري.

أما هذه الدراسة تسعى لبيان أهمية بطاقة الدفع الإلكتروني والصيرفة الالكترونية كونها أحد ادوات التكنولوجيا الحديثة في المصارف للحد من مشكلة السيولة التي يعاني منها زبائن هذه المصارف، إن هروب الكتلة النقدية خارج المصارف نتيجة لعدة ظروف سياسية وامنية أدى إلى تفاقم مشكلة السيولة، غير أن التعامل بالبطاقات المصرفية خاصة عمليات شراء السلع والخدمات قد يساهم إلى حد كبير في التخفيف من حدة مشكلة السيولة وضمان بقاء السيولة ضمن إطار الجهاز المصرفي.

• الجانب النظري للدراسة

1- النقود الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني:

1-1 ماهية النقود الإلكترونية

تشير التجارة الإلكترونية تحديات في الحقل الوفاء بالثمن ومقابل الخدمة، وتتصل هذه التحديات بمفهوم النقود الإلكترونية، الحوالات الإلكترونية، وأليات الدفع الإلكتروني(كتانة- 2009- ص 190) وظهرت النقود الإلكترونية كنتاج طبيعي أفرزته التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية، فمن منطلق متطلبات السرعة، والتي تعد من السمات الرئيسية للمعاملات الإلكترونية، فلقد تطلب الأمر استحداث وسيلة يتم بها الدفع من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية.(عطية، 2009، ص 53).

وعرف البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها" مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من اصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما".

1-2 اشكال النقود الالكترونية

وللنقود الإلكترونية عدة أشكال منها:-

1-البطاقات البلاستيكية الممغنطة.





وهي بطاقات مدفوعة سلفا تكون القيمة المالية مخزنة فيها ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية (الجنبيهي، 2005، ص70)، وتنقسم إلى:

أ- بطاقات الائتمان:-

وهذه البطاقة تخول لحاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة لحامل البطاقة حيث يقدمها إلى التاجر ويحصل بموجبها على سلع وخدمات تسدد قيمتها من الجهة مصدرة البطاقة ويجب على حامل البطاقة سداد القيمة للجهة مصدرة البطاقة خلال أجل متفق عليه وبذلك فهي تمنح حاملها أجلا حقيقيا هو ذلك الاجل الذي اتفق على السداد خلاله مع الجهة مصدرة البطاقة. والجهة المصدرة لهذه البطاقة تحصل على فوائد مقابل توفير اعتماد لحاملها ولذلك فهي البطاقات أداة ائتمانية حقيقية فضلا عن كونها أداة للوفاء (الحجازي، 2008، ص489).

ب- - بطاقة الحساب الجاري:-

المراد بالحساب الجاري، المال المودع لدى المصرف في شكل وديعة، بحيث يتصرف فيه مع ضمانه، ولصاحبه سحبه متى شاء، فهو حساب لا يحمل فائدة ويجيز لصاحبه الحصول على بطاقة صراف ألي ودفتر شيكات.

فهذه البطاقة إذن أداة سحب نقدي، يصدرها البنك التجاري، تمكن حاملها من الشراء بماله الموجود لدى البنك، من التجار المنخرطين بالمركز المالي.

وتمكن هذه البطاقة من الحصول على خدمات خاصة كالاطلاع على الرصيد وتعبئة الهاتف المحمول، واستخراج كشف الحساب بقيمة العمليات الشرائية الأخيرة، ووضع المال في الرصيد الشخصي، أو تحويله من حساب لآخر بنفس البنك، ويسمى هذا النوع بطاقة الصرف الآلي، ومن الحصول على نقد من أي مكان - حسب الاتفاق الذي يكون البنك المصدر للبطاقة قد أبرمه مع غيره من البنوك - مع خصم المبلغ من حساب العميل فورا إضافة إلى خصم مبلغ إضافي إذا تم السحب من شبك أوتوماتيكي.

ج- بطاقة ائتمان مسبقة الدفع: يشترط استخدام هذه البطاقة على العميل ضرورة وضع مبلغ مالي في الحساب، ويصلح استخدامها غالباً في حالات الشراء عبر الإنترنت فقط نظراً لعدم وجود شريط مغناطيسي أو شريحة ذكية عليها.

2- الصكوك الإلكترونية:-

الصك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للصكوك الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والصك الإلكتروني هو الرسالة إلكترونية موثقة يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك (حاملة) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادته إلكترونياً على مستلم الصك ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الصك فعلاً ويمكن لمستلم الصك أن يتأكد إلكترونياً من انه قد تم تحويل المبلغ لحسابه (الجنبيهي، 2005، ص72).

3- المحفظة الإلكترونية:-



قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الانترنت.

حيث تكون البطاقة الذكية مزودة بشريحة حوسبية قادرة على التخزين البيانات تعادل 500 ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فإنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية. (الجنبيهي، 2006، ص13).

4- النقد الرقمي:-

يقصد بالنقد الرقمي الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاث أطراف لضمان كفاءته وسلامة التعامل به وهذه هي العميل والمتجر والمصرف الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت وإلى جانب ذلك لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومنفذ لشبكة الإنترنت وبعد تحقيق الشروط أعلاه يمكن استخدام النقود الإلكترونية في إتمام عمليات البيع والشراء والدفع عبر الانترنت وذلك من خلال إرسال هذه على شكل مرفق في رسالة بريد الكتروني (العبيدي، بدون تاريخ، ص43).

5- التحويلات المالية الالكترونية:-

يقصد بنظام التحويلات الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونيًا من حساب مصرف إلى حساب مصرف آخر وأغلب الأحيان يكون هذا النظام مرتبط بنظام مدفوعات إلكتروني لدى البنك المركزي حيث يقوم البنك المركزي بعملية المقاصة الإلكترونية الدائنة أو المدينة للمصارف ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم دون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية أو البطاقات كما يساعد هذا النظام المصارف نفسها إلى إجراء التحويلات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية وتتم عملية المقاصة من خلال مجموعة من البروتوكولات الإلكترونية الأمانة التي تتضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامة وصولها إلى الجهة المطلوبة (العبيدي، بدون تاريخ، ص43).

6- الذهب الالكتروني:-

وهو عبارة عن مخزون من الذهب الحقيقي ويودع لدى أحد البنوك، ويتم تحويله إلى أرقام تضاف من حساب عميل إلى عميل آخر، ويمكن اعتباره وحدة نقد، ويجوز استخدامه كبديل للنقود في المعاملات الالكترونية أو الاقتراض بضمانه (ابراهيم، 2010، ص145).

1-3 الأطراف الطبيعية والاعتبارية للنقود الالكترونية:

لنقود الالكترونية أطراف طبيعية واعتبارية تتعامل بالنقود الالكترونية (غنيمي، 2012، ص، 82-84):

1-3-1 الأطراف الطبيعية:

أ- العميل حامل البطاقة:

هو كل شخص تقدم بإيجاب متمثل في الاستفادة من خدمات البطاقة، وبعد أن يلتزم للبنك بالوفاء بكل ما ينشأ عن استعمال البطاقة، يكون القبول من البنك بمنحه البطاقة. وقد يكون حامل البطاقة هو





نفسه الشخص الذي صدرت باسمه، وقد يقصد به الشخص الذي يستخدم البطاقة بناء على تفويض من صاحبها.

ب- التاجر أو صاحب الخدمة:

التاجر في البطاقات الائتمانية هو " المؤسسة أو المحل التجاري أو أي جهة تعتمد قبول البطاقة في عمليات الشراء من محلها، أو تقديم الخدمة المطلوبة باستخدام البطاقة بدلاً من النقد، وهو بذو المعنى يمكن اعتباره ضمن الأشخاص الاعتباريين أيضاً، وهو الطرف المهم في إضفاء الأهمية على البطاقة، ودوره يتمثل في العقد الذي يربطه بمصدر البطاقة، والقاضي بالتزامه بتقديم السلع والخدمات الحامل البطاقة دون مطالبته بالنقد، فلو غاب للتاجر أو صاحب الخدمة الذي يقبل التعامل بالبطاقة لكان إصدارها عبثاً.

ويتم التعاقد بين المصرف وصاحب المحل التجاري الراغب في تقديم هذه الخدمة عن طريق فتح حساب جاري نقاط البيع باسم المحل أو المؤسسة حيث يتم تسليم جهاز نقاط البيع للزبون، وفتح حساب جاري آخر باسم صاحب النشاط التجاري أو باسم الشركة في حالة النشاط التجاري.

عند القيام بعملية الشراء من الحساب الجاري للزبون تقوم نقاط البيع Point of Sell بخمس قيمة المشتريات من الحساب الجاري للزبون الكترونياً من خلال المنظومة المصرفية الموحدة، وفي نفس الوقت يتم إضافة القيمة لحساب المصنع أو الشركة إلى حساب نقاط البيع بالمصرف المتعاقد معه، ومن ثم يقوم المصرف بتحويل القيمة من حساب نقاط البيع إلى حساب العميل أو الشركة في نفس المصرف بناء على طلب الزبون وتتم هذه العملية يدوياً (مقابلة شخصية، معمر أصيب، مساعد مدير مصرف شمال افريقيا فرع سرت)

1-3-2 الأطراف الاعتبارية:-

أ- مصدر البطاقة:

يقصد بمصدر البطاقة الذي ينشئها كوسيلة للتعامل مع زبونه ويكون إصداره لها إما مباشرة أو عبر المنظمة الراعية لها أي بترخيص منها على أساس أن البنك عضو فيها ويتم هذا الإصدار بناء على إيجاب من العميل.

ويتمثل دوره في الالتزام بسداد ما ترتب في ذمة العميل من حقوق للتجار وأصحاب الخدمات.

ب- المنظمة التي ترعى البطاقة:

يقصد بها الوسيط الذي يسهر على تنظيم العلاقة بين المصدر والراغب في حمل البطاقة، وتوجد العديد من المنظمات التي ترعى البطاقة (منظمة الفيزا، منظمة الماستركارد، منظمة الأمريكان إكسبرس، منظمة الداينرز كلوب)، ولكل منظمة خصائصها ونوع الترخيص الذي تقدمه فيميزها. مزايا النقود الالكترونية:

1- تسهيل وتيسير عملية الشراء والتعاملات المالية لحامل أو مستخدم وسيلة الدفع، بالإضافة إلى

منحه الأمان عوضاً عن اللجوء إلى حمل النقود المالية.

2- ضمان البائع لحقوقه عند إتمام العملية، وبالتالي رفع نسب المبيعات، وتخليص البائع من عبء

ملاحقة الديون ومتابعتها، فينتقل العبء إلى الشركات المالية المصدرة للبطاقات.





3- تحقق البنوك والمؤسسات المالية أرباحاً طائلة من البطاقات مما تفرضه على البطاقة من فوائد

ورسوم وغرامات مالية.

2- الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل أزمة السيولة :

تمكنت المصارف التجارية الليبية من تقديم عدة خدمات تعتمد تكنولوجيا المصارف الحديثة وذلك خلال

فترة وجيزة جدا محاولة منها للتخفيف من أثر مشكلة السيولة التي تعصف بها وبرزها:

1- بطاقات السحب الذاتي (Debit Card):

أصدرت معظم المصارف العاملة في ليبيا بطاقات السحب الذاتي لتخفيف حدة الازدحام بها ولضمان توزيع السيولة المتاحة بشكل عادل على زبائنها، فقامت بتفعيل العمل ببنك البطاقات، كما قامت بتفعيل ماكينات الصراف الآلي، ولم يجد الزبائن صعوبة في استخدام هذه التقنية.

واصبح هذا النوع من البطاقات واسع الانتشار بين فئات وشرائح المجتمع المختلفة، فقد تمكن الزبائن من سحب مرتباتهم حسب السقوف المحددة بالآلات الصراف الآلي المنتشرة خاصة في المدن الكبرى كلما توفرت السيولة، كما مكنت هذه البطاقات عملاء المصارف من شراء السلع والخدمات من نقاط البيع.

2- خدمات السحب عن طريق الهاتف:

أ- خدمة ادفع لي:

خدمة اطلقها مصرف التجارة والتنمية لسداد قيمة المشتريات في المتاجر والمحال المشتركة في الخدمة عن طريق الرسائل القصيرة.

حيث يستطيع عملاء مصرف التجارة و التنمية بعد الاشتراك في خدمة ادفع لي من التسوق ودفع قيمة المشتريات بإعطاء رقم الهاتف او رقم الحساب الى البائع ويقوم البائع بدوره من ادخال الرقم في منظومة المحل المرتبطة بمصرف التجارة والتنمية وكتابة قيمة المشتريات، وعلى الفور تصل رسالة قصيرة لهاتف الزبون مكتوب فيها قيمة المشتريات ورقم سري، وبعد تأكد الزبون من قيمة المشتريات مطابقة لما قام بشرائه يقوم الزبون بإعطاء الرقم السري الى البائع ليعيد ادخاله في منظومة المحل المرتبطة بالمصرف، فيقوم المصرف اثر ذلك بخصم قيمة المشتريات من حساب الزبون ووضعها في حساب البائع مباشرة خلال دقيقة او دقيقتين.

تساهم خدمة ادفع لي في الحد من مشكلة نقص السيولة، كما توفر على الزبون نقل المال نقدا عند التسوق، وقد انتشرت هذه الخدمة ولاقت رواجاً كبيراً في الشرق الليبي، حيث بداية ظهورها.

ب- خدمة سداد:

اطلقت شركة المدار الجديد بالشراكة مع مصرف ليبيا المركزي خدمة اطلق عليها اسم خدمة سداد ، تتيح هذه الخدمة للمشاركين الشراء عبر الهاتف المحمول عند التسوق في المتاجر المسجلة في الخدمة، كما تتيح لمشاركها تحويل الاموال فيما بينهم وفق السقف المحدد من الشركة اضافة لشراء كروت الدفع المسبق من خلالها.

يوفر نظام سداد للدفع عبر الهاتف النقل محفظة الكترونية تحتوي مجموعة من الخدمات المالية والتي من شأنها تسهيل عمليات، و ذلك بالحصول على حساب مالي إلكتروني (محفظة سداد) لإتمام مجموعة من



التعاملات المالية الإلكترونية ك شراء السلع أو تحويل الأموال بكل يسر عن طريق تغذية هذا الحساب بصك مصدق أو حوالة مصرفية مباشرة من مصرف العميل إلى هذا الحساب.

كما يُمكن حساب سداد مشتركه من إجراء عمليات الشراء من المواقع الإلكترونية المفضلة لديهم دون الحاجة للبطاقات. باستخدام اسم الدخول على الحساب البنكي الخاص عبر الإنترنت، ثم إنشاء 1. اسم المستخدم في حساب سداد 2. إنشاء كلمة مرور خاصة بالحساب. 3. إدخال الرمز للتأكيد. 4. إتمام التسجيل. 3- بطاقات التداول:

ظهرت هذه الخدمة في مصرف شمال أفريقيا، وتقوم على أساس إصدار بطاقات مشحونة مسبقاً بمبلغ مالي يتم خصمه من الحساب الجاري للزبون، ويتم استخدام هذه الخدمة في حالة الشراء من المحال التجارية التي تستعمل خدمة نقاط البيع فقط، وبهامش ربح يتم خصمه من الزبون من قبل الشركة المصدرة يساوي 3% (مقابلة مع مساعد مدير مصرف شمال أفريقيا فرع سرت).

3- بطاقات أرباب الاسر

وهي بطاقات دولية (بطاقات الفيزا، و بطاقات الماستركارد) تم إصدارها لعملاء المصارف التجارية من ارباب الاسر بناء على تعليمات مصرف ليبيا المركزي، لتمكينهم من شراء العملة الاجنبية بالسعر الرسمي من مصرف ليبيا المركزي وذلك باستخدام حسابات فرعية بالعملة الاجنبية لحساباتهم بالعملة المحلية الموجودة بالمصارف التجارية ، وذلك بعد حظر توريد العملة الاجنبية الناتجة من مبيعات النفط والاحتياجات إلى الدولة الليبية، نتيجة للظروف الامنية التي تمر بها البلاد.

وقد مكنت هذه البطاقات العملاء من الحصول على العملة الاجنبية لاستعمالها لأغراضهم الشخصية العاجلة، وعدم اضطرارهم إلى اللجوء إلى السوق الموازي لشراء العملة الاجنبية بأسعار عالية جداً، كما تمكنوا من إعادة بيع ما لديهم من عملة أجنبية لتوفير السيولة بالعملة المحلية التي يحتاجوها ، كما ساهمت في زيادة المعروض من العملة الاجنبية في السوق الموازي وانخفاض اسعار العملة الاجنبية بهذه الاسواق نسبياً.

وأخيراً ، تمكنت المصارف التجارية من خلال منظومة المقاصة الالكترونية والشيكات الالكترونية من تمكين جمهور العملاء من التعامل بالشيكات بكل سهولة ويسر لسداد التزاماتهم، حيث يتم خصم الشيكات الواردة للمصارف من خلال هذه المنظومة بسرعة كبيرة.

كما تمكنت المصارف التجارية بفضل اشتراكها في منظومة السويفت للحوالات المصرفية العالمية من تسهيل عمليات تحويل الاموال لزيائنها لأغراض العلاج والدراسة.

• الجانب العملي

1- اختبار صحة فرضية الدراسة :

لاختبار صحة فرضية الدراسة القائلة (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاستخدام بطاقة الدفع الإلكتروني على الحد من مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية)، تم إجراء الدراسة الميدانية على النحو التالي :

3-1 مجتمع الدراسة : عملاء المصارف التجارية في مدينة سرت.

3-2 عينة الدراسة : عملاء المصارف التجارية في مدينة سرت لعدد 41 مفرده.

3-3 أداة الدراسة : تم استخدام الاستبانة كأداة تجميع بيانات والاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS لأغراض التحليل على النحو التالي:





جدول رقم (1) عدد استثمارات الاستبيان الموزعة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100%	41	الاستثمارات الموزعة
97.56%	40	الاستثمارات المستلمة
97.56%	40	الاستثمارات الخاصة بالتحليل

وللتأكد من ثبات أداة جمع البيانات التي تم اللجوء إليها من حيث الدقة والاتساق للحصول على نفس النتائج في حالة ما تم استخدامها مرة أخرى في ظل ظروف مماثلة أستخدم معامل ألفا كرونباخ كما هو مبين بالجدول المرفق

(ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha):

Reliability Statistics جدول (2)

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.627	.627	12

يتضح من الجدول اعلاه أن قيمة الفا كرونباخ (0.627) وهي أكبر من (0.60) مما يدل على ثبات أسئلة الاستبانة .

جدول رقم (3) البيانات الديموغرافية

النسبة المئوية	العدد	اسم المصرف
المصارف عينة الدراسة		
22.5%	09	الوحدة
22.5%	09	الوحدة فرع الجامعة
37.5%	15	التجاري الوطني
2.5%	01	الجمهورية
12.5%	05	شمال إفريقيا
2.5%	01	التجارة والتنمية
100%	40	المجموع
الجنس		
60%	24	ذكر
40%	16	انثى
100	40	المجموع
المؤهل العلمي		
12.5%	05	متوسط
47.5%	19	جامعي
35.0%	14	عالي
5.0%	02	أخرى
100%	40	المجموع
الوظيفة		
92.5%	37	موظف عام





2.5%	01	أعمال حرة
5%	02	أخرى
100%	40	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للمبحوثين تمثلت في عملاء المصرف التجاري بنسبة (37.5%) ، يليها كلا من مصرفي الوحدة و الوحدة فرع الجامعة بنسبة (22.5%) ، ثم مصرف شمال إفريقيا بنسبة (12.5%) ، وأخيرا بلغت اقل نسبة من المبحوثين لعملاء مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية بنسبة (2.5%) . ويتضح من الجدول أيضا أن (60%) من أفراد العينة من الذكور وأن (40%) من أفراد العينة هم من الإناث، وهي نسبة منطقية لما تمثله كل فئة منهما بالنسبة لعدد السكان في الدولة.

ويتضح من الجدول فيما يتعلق بالمؤهل العلمي لأفراد العينة أن أعلى نسبة من أفراد العينة هي لحملة المؤهل الجامعي إذ بلغت (47.50%) ، يليها في المرتبة الثانية حملة المؤهل العالي بنسبة (35%) ، أما حملة المؤهل المتوسط فقد مثلوا ما نسبته (12.50%) ، أما النسبة الأدنى في عينة الدراسة إذ بلغت (5%) لحملة المؤهلات الأخرى.

والجدول أيضا يبين أن (92.50%) من أفراد العينة يعملون في الوظيفة العامة ، مما يجعل من نتائج الدراسة أهمية نظرا لما يمثله القطاع العام (الوظيفة العامة) كنسبة مئوية في الاقتصاد الليبي وهي التي تأثرت بشكل كبير بمشكلة السيولة.

3- التحليل الوصفي واختبار الفرضيات

أ- التحليل الوصفي : وأجري باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على الاتجاه والاهمية النسبية لعبارات فرضية الدراسة وترتيبها حسب إجابات الوحدات المبحوثة.

وقد جاءت النتائج كما هو مبين بالجدول المرفقة.

جدول رقم (4) الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الاولى

م	عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
1	الحصول على البطاقة بسهولة من المصرف	2.5750	غير موافق	1.23802	51.5%	5
2	تكلفة الحصول على البطاقة منخفضة	3.5000	موافق	1.06217	70%	3
3	يتقاضى المصرف عمولة منخفضة عن السحب	3.300	محايد	1.15913	66%	4
4	استخدام البطاقة بقي من سرقة النقود	3.850	موافق	1.05125	77%	2
5	البطاقة آمنة وسهلة الاستخدام	4.100	موافق	0.84124	82%	1
	الاجمالي	3.4650	موافق	1.070362	69.3%	

يتضح من الجدول ان قيمة المتوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الاولى بلغت (3.465) بانحراف معياري (1.070362) واهمية نسبية (69.30%) ما يعني أن ما يمثل غالبية أفراد العينة يوافقون على ما ورد بجميع عبارات الفرضية الاولى مع تباين في الاهمية النسبية من عبارة الى أخرى . كما يلاحظ عدم موافقة أفراد العينة على السهولة في الحصول على بطاقة الدفع الإلكتروني وذلك نظرا للطلبات المتزايدة من قبل العملاء المصارف للحصول عليها (مراعاة أهمية وتوقيت الخدمة) مما أدى الى حالات الازدحام في عمليات تجهيز البطاقات وإصدارها من قبل إدارات المصارف التجارية.



اختبار الفرضية الاولى: " بطاقات الدفع الإلكتروني امنه وسهولة الحصول عليها واستخدامها "

One-Sample T- Test جدول رقم (5)

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Test Value = 3	
					95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x_1	4.531	39	.000	.46500	.2574	.6726

من خلال الجدول نلاحظ قيمة $P=0.000$ وهذه القيمة دالة إحصائياً ، وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة . " بطاقات الدفع الإلكتروني امنه وسهولة الحصول عليها واستخدامها .

جدول رقم (6) الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

م	عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	الاهم ية النسبية	الترتيب
1	البطاقة تمكن مستخدميه من الحصول على النقود بسرعة	3.800	موافق	1.04268	76 %	3
2	استخدام البطاقة يمكن من الحصول على النقود في أي وقت	3.475	موافق	1.33949	69.5 %	4
3	استخدام البطاقة يوفر وقت الزبون	4.275	موافق بشدة	1.21000	85.5 %	1
4	استخدام البطاقة بديل للنقود والشيكات	3.000	محايد	0,81610	60%	5
5	استخدام البطاقة يخول أي شخص بالسحب	4.050	موافق	1.55250	81%	2
	الاجمالي	3.720	موافق	1.19215	74.4 %	

يتضح من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة بلغت (3.720) وبانحراف معياري (1.19215) وأهمية نسبية (74.40%) ما يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ما ورد بجميع عبارات الفرضية الثانية . مع وجود تباين في الأهمية النسبية من عبارة الى أخرى .

اختبار الفرضية الثانية: " بطاقة الدفع الإلكتروني بديل عن السيولة النقدية "

two-Sample Test جدول رقم (7)

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Test Value = 3	
					95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x_2	5.498	39	.000	.64000	.4046	.8754

من خلال الجدول نلاحظ قيمة $P=0.000$ وهذه القيمة دالة إحصائياً ، وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة : " بطاقة الدفع الإلكتروني بديل عن السيولة النقدية "





جدول رقم (8) الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

م	عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
1	شراء السلع والخدمات يتم من خلال بطاقة الدفع الإلكتروني	4.050	موافق	0.74536	%81	1
2	الشراء بواسطة البطاقة لا يترتب عليه زيادة في الاسعار الاجمالي	2.950	محايد	1.39505	%59	2
		3.500	موافق	1.070205	%70	

يتضح من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة بلغت (3.500) وانحراف معياري (1.070205) وأهمية نسبية (70%) ما يعني أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ما ورد بجميع عبارات الفرضية الثالثة. مع وجود تباين في الأهمية النسبية من عبارة الى أخرى. ويلاحظ أن إجابات الافراد حول ارتفاع اسعار السلع التي يتم شراؤها بواسطة البطاقة كانت محايدة ، ويعمل ذلك لكون الفرق في الارتفاع بين عمليتي الشراء نقداً أو بالبطاقة غير مدرك أو بمعنى أصح مقبول اضطراري نظرا لنوعية الخدمة المستفاد منها العميل (خدمة مرضية) وبالتالي تعوض الفرق بين عمليتي الشراء للسلع والخدمات .

اختبار الفرضية الثالثة: "بطاقة الدفع الإلكتروني بديل لشراء السلع والخدمات بأسعار مناسبة"

جدول رقم (9) three-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x_3	3.801	39	.000	.50000	.2339	.7661

من خلال الجدول نلاحظ قيمة $P=0.000$ وهذه القيمة دالة إحصائياً، وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية بطاقة الدفع الإلكتروني بديل لشراء السلع والخدمات بأسعار مناسبة.

4-النتائج:

أ- رغم انتشار استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني على نطاق واسع وأشمل من ذي قبل إلا أن هناك صعوبات في الحصول عليها وامتلاكها نظرا للإشكاليات المصاحبة لعمليات الإصدار من قبل المصارف التجارية.

ب- بطاقات الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام وأمنة ومنخفضة التكاليف، وهي نتيجة دالة إحصائياً .

ج- تتعدد صور استخدامات بطاقات الدفع الإلكتروني من الحصول على النقدية وتحويل أشخاص اخرين بالسحب الامر الذي يؤكد وجود وعي مصرفي لدى جمهور العملاء واستعمالها كبديل للنقود، وهذه النتيجة دالة إحصائياً.

د- تستخدم بطاقات الدفع الإلكتروني في شراء السلع والحصول على الخدمات المختلفة، مما يدل على القبول العام لها كوسيلة دفع بديلة عن النقود.

هـ- إجابات الافراد حول ارتفاع اسعار السلع التي يتم شراؤها بواسطة البطاقة كانت محايدة ، ويعمل ذلك لكون الفرق في الارتفاع بين عمليتي الشراء نقداً أو بالبطاقة غير مدرك أو بمعنى أصح مقبول اضطراري





نظرا لنوعية الخدمة المستفاد منها العميل (خدمة مرضية) وبالتالي تعوض الفرق بين عمليتي الشراء للسلع والخدمات.

و- تمكنت المصارف التجارية خلال فترة وجيزة من إدخال تكنولوجيا المصارف المتقدمة بأدواتها المختلفة، كما تمكنت من رفع الوعي المصرفي بأهميتها لجمهور عملائها فلم تجد صعوبة في تسويقها، وذلك كنتيجة مباشرة لمشكلة السيولة، الأمر الذي دفع جمهور العملاء إلى قبولها للتخفيف من حدة أزمة السيولة.

ز- تشير النتائج أعلاه إلى وجود أثر كبير لبطاقات الدفع الإلكتروني على التخفيف من حدة مشكلة السيولة، ويتمثل هذا الأثر في استعمال هذه البطاقات كبديل للنقود في عمليات البيع والشراء والسحب.

5-التوصيات:

عندما تعصف الأزمات بالدول تترك آثار سيئة على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية ، ما يستدعي الأمر كلا فيما يخصه خلق السبل الكفيلة لاحتوائها وتذليلها والتعايش معها.

فمشكلة السيولة في ليبيا تقاومت تباعا على مدى السنوات الماضية ماخذى بالقطاع المصرفي كجهة مسؤولة أخذ الموضوع على محمل الجد فكان الاتجاه نحو التكنولوجيا الحديثة لدعم النشاط المصرفي لما لها من أثر ايجابي في معالجة العديد من الاشكاليات والاختناقات المصاحبة للعمل المصرفي التقليدي.

وبناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج توصي بالاتي:

أ- تذليل كافة الصعوبات التي تحول دون الإسراع في الحصول على بطاقات الدفع الإلكتروني لما لها من شأن مدرك في الحد من تقاوم مشكلة السيولة بالمصارف التجارية.

ب- العمل على خلق آليه لتوفير السيولة النقدية لأصحاب المحال التجارية حتى لا يؤدي حرمانهم من السيولة إلى زيادة الاسعار على السلع المباعة بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني.

ج-الحث على إقامة الدورات التدريبية بالداخل والخارج ما أمكن ذلك لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة المطبقة في المجال المصرفي .

د - المواكبة المستمرة لأخر التطورات المصاحبة لتكنولوجيا النشاط المصرفي.

هـ- المحافظة على ما أنجز فيما يتعلق ببطاقات الدفع الإلكتروني الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تسريع التقدم التكنولوجي في القطاع المصرفي.

المراجع

- الجنيهي، منير محمد، الجنيهي، ممدوح محمد(2005) أمن الحكومة الالكترونية، الاسكندرية.
- الشريف؛ أميرة محمد احمد؛ أسامة أحمد إبراهيم بتقييم خدمات بطاقات الدفع الإلكتروني خارج المصارف في السودان. PhD Thesis. 2016. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- عطية، اشرف ابراهيم،(2009)، اقتصاديات النقود والبنوك
- كنانة، خيرى مصطفى، (2009)، التجارة الالكترونية جامعة الزرقاء، 2009.
- محمد، القذافي أحمد أبكر: مشرف، - محمد حمد محمود، (2009)، الصيرفة الالكترونية وأثرها فى جذب الودائع المحلية، [URI: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/10546](http://repository.sustech.edu/handle/123456789/10546)
- إبراهيم، خالد ممدوح (2010)، أمن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية_ تانيس سابقا.
- العبيدي، عمر محمود، النقود والبنوك



- غنيمي، رضوان(2012)، بطاقات الائتمان بين الوضع القانوني والمصرفي والتأهيل الفقهي، دار الفكر الجامعي.
- محمد، مصطفى الجزولي: مشرف - اشراقه عبد الحافظ حسن خطاب، (2012)، اثر الصيرفة الالكترونية في المصارف السودانية في ظل تحرير الخدمات المصرفية، URI: <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/1684>
- عبدالهادي مسعودي، (2014)، العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الالكترونية من وجهة نظر الادارة البنكية : حالة عينة من البنوك التجارية النشطة بالجزائر، مجلة الباحث العدد 15.
- النتائج المترتبة علي الازمة المالية الاقتصادية _اقتصاد الليبي_ www.eani libgc.com
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آلة الصراف الالي، تاريخ الدخول 2018/06/8م https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%81_%D8%A2%D9%84%D9%8A
- تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الانسانية
- وسائل الدفع الالكتروني، موقع موضوع، تاريخ الدخول 2018/09/06م https://mawdoo3.com/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9





الملاحق:

اسم المصرف-----

• الجنس

ذكر انثى

• المؤهل العلمي

معهد جامعي عالي أخرى-----

• الوظيفة

موظف في القطاع العام موظف في قطاع خاص أعمال حرة أخرى.....

م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
بطاقات السحب المصرفية الالكترونية امنه وسهولة الحصول عليها واستخدامها						
1-	يتم الحصول على البطاقة بسهولة من المصرف					
2-	تكلفة الحصول على البطاقة منخفضة					
3-	تعد عمولة المصرف منخفضة نتيجة عمليات السحب					
4-	استخدام البطاقة يضمن عدم سرقة النقود او ضياعها					
5-	البطاقة امنه وسهولة الاستخدام					
بطاقة السحب المصرفية الإلكترونية بديل عن السيولة النقدية						
6-	البطاقة تمكن من الحصول على النقود بشكل أسرع من الأسلوب التقليدي					
7-	استخدام البطاقة يمكن من الحصول على النقود في أي وقت					
8-	استخدام البطاقة يوفر الوقت اللازم للذهاب للمصرف وسحب النقود					
9-	البطاقة تعد بديل متطور للنقود والشيكات					
10-	يؤدي استخدام البطاقة إلى تحويل اي شخص بسحب النقود					
بطاقة السحب المصرفية الإلكترونية بديل لشراء السلع والخدمات بأسعار مناسبة						



اثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا

أ. محمد سويكر ؛ د. مصطفى البقار

جامعة سرت



					استخدام البطاقة يمكن من شراء السلع والخدمات	-11
					استخدام البطاقة لا يترتب عليه زيادة كبيرة في اسعار السلع المشتراة	-12

قائمة بأسماء المحكمين:

م	الاسم	الدرجة العلمية
-1	د. علي مفتاح البريشني	استاذ مساعد بقسم ادارة الاعمال
-2	أ. ابراهيم محمد عبدالكريم	محاضر بقسم التمويل والمصارف



Abstract

In this study, the researchers sought to analyze the effect of the debit card on reducing the problem of liquidity in Libya. The researchers used the questionnaire form to identify the opinions of the sample of 40 members. The study included three hypotheses that the debit card is easy to obtain, and that the debit card enables its users to obtain cash, and it is used by the public in the purchase of goods and services. The study concluded that, the debit card is easy to use from the public at different levels of education, but is not very easy to obtain from banks, also it has a low cost and safe and used by the public in cash withdrawals, and Buy as an alternative to money.

